

## تركيًا تقدم نفسها كمتحدث إعلامي رسمي باسم العالم التركي

في الجزء الأغنى من الفضاء الأورو - أسوي، لاستعادة نفوذها في ما تسميه العالم التركي.

وروجت وسائل إعلام تركية العام الماضي إلى تشكيل حلف عسكري بين سبع دول، هي تركيا وأذربيجان وكازاخستان وأوزبكستان وتركمانستان وقيرغيزستان وطاجيكستان. وفي هذا السياق قالت صحيفة "الصباح" التركية، إن الشبكة العالمية للمجلس التركي التي تضم 350 مليون شخص، تناشد الرئيس التركي بإعطاء توجيهات استراتيجية لتوسيع نطاق التعاون بين دول الحلف، ووضع استراتيجية جديدة للحلف الاقتصادي المالي لما يسمى بـ "المجلس التركي" ليضم جميع الدول الناطقة باللغة التركية.

وبالإضافة إلى الدول، تسعى تركيا لرفع منسوب الشعور بالقومية التركية لدى الأقليات التركية في الدول الأوروبية إلى حد أنهم يسكنون مجتمعات "أقلية" متكاملة تنسج بذكاء علاقاتها مع محيطها الأوروبي باندماج متفوق، وتحافظ على خصوصيتها ضمن أحياء سكنية معروفة أنها الأغلبية فيها.



رجب طيب أردوغان

### العالم التركي مستاء من ازدواجية المعايير في الإعلام الدولي، إلى جانب استيائه من الفاشية الرقمية

من جانبه، قال أمين عام "مجلس التعاون للدول الناطقة بالتركية" (المجلس التركي)، بغداد أمريف، إن الدول الأعضاء لديها نية مشتركة لتعزيز الهوية المشتركة بجانب التاريخ والمنطقة والتراث الثقافي، وأشار إلى أن امتلاك الأعضاء لهذه النية يضع المجلس التركي في مكانة مميزة عن باقي المنظمات الدولية.

وأكد أن العالم التركي أصبح في الفترة الأخيرة جسداً واحداً لأول مرة في التاريخ. وأردف أمريف "بات من الممكن اليوم الحديث عن عالم تركي موحد باعتباره قوة مهمة".

وشدد على أن المجلس التركي سيواصل ممارسة الأنشطة والفعاليات التي من شأنها زيادة التعاون بين أعضائه في مجال الإعلام والمعلومات، بدوره قال رئيس دائرة الاتصال في الرئاسة التركية فخر الدين الطون، إن بلاده ترى مكافحة صناعة الكذب والمعلومات المضللة كجزء لا يتجزأ من أمنها القومي وتتخذ جميع خطواتها وفق هذا المنظر.

وأشار الطون إلى ضرورة اتخاذ كافة الإجراءات في التعامل مع المؤسسات الإعلامية الممولة من قوى أجنبية والتي تمارس أنشطة تندرج في إطار العمالة بغرض التأثير. وأوضح أن تركيا لن تسمح لأي جهة على تنفيذ أنشطة "الطابور الخامس" عن أراضيتها تحت ستار "حرية الصحافة".

ودعا الدول الأعضاء في "المجلس التركي" إلى التعاون من أجل منع عمليات التضليل التي تستهدفها، وإشياء أجندة أعمال إيجابية وضمان تدفق المعلومات الصحيحة.

وشدد الطون على ضرورة تعزيز القوات المشتركة بين أعضاء المجلس لإنجاح وتوزيع المعلومات ضد "الفاشية الرقمية والإمبريالية الإلكترونية وصناعة الكذب العالمية".

إسطنبول (تركيا) - قدم الرئيس التركي رجب طيب أردوغان نفسه كحامى حسمى العالم التركي ضد "الفاشية الرقمية والإمبريالية الإلكترونية وصناعة الكذب العالمية". وقال أردوغان الجمعة عبر رسالة مصورة في "المنتدى الإعلامي للمجلس التركي"، مجلس الدول الناطقة بالتركية، المنعقد بإسطنبول، الذي نظمته دائرة الاتصال في الرئاسة التركية "مثلما لا نعتمد كلياً على الأجنبي في مجالات الصناعات الدفاعية والشؤون العسكرية، لا يمكننا تكليف الآخرين بمسائل الاتصالات". وأردف "كما في بقية القضايا الاستراتيجية يتعين علينا أن نتدبر أمرنا بأنفسنا في مجال الإعلام والاتصال".

وأضاف "لا يمكننا الوثوق بضمير هؤلاء الذين يعطوننا الدروس باستمرار في حقوق الإنسان والديمقراطية والحرية عبر منظور استشرافي، ولا بخالقهم المهنية".

وتحاول تركيا تقديم نفسها كمتحدثة إعلامية باسم العالم التركي من خلال الترسنة الإعلامية التي بنتها خلال السنوات الماضية لتقديم الأحداث من خلال وجهة النظر التركية وحلفائها.

وأكد أردوغان أنه يتعين على العالم التركي المبادرة في هذا الخصوص وتبادل الخبرات وتوحيد الجهود، وبحث سبل الاستفادة بأفضل طريقة فاعلة من الإمكانيات الذاتية المتاحة. وأشار أردوغان إلى أن العالم التركي مستاء من ازدواجية المعايير في الإعلام الدولي، إلى جانب استيائه من "الفاشية الرقمية".

والأسبوع الماضي، قال المدير العام لوكالة الأناضول التركية سردار قره غوز إن الوكالة اختارت أن تنافس على الساحة الدولية، وأن تكون واحدة من أكبر ثلاث وكالات أنباء في العالم. وتعد وكالة الأناضول أكثر من وكالة أنباء، بل هي أرضية للكفاح؛ حيث تعمل الوكالة على رسم خارطة طريق لإنتاج مادة خبرية موجهة لقراء الداخل والخارج، وتخطو خطوات متسارعة لسد الفجوة التي تفصلها عن المنافسين العالميين.

واستشهد أردوغان من جانب آخر، بالهجوم الذي اتبعته وسائل إعلام عالمية في تغطية حرب أذربيجان العام الماضي، لتحرير إقليم "قره باغ" من الاحتلال الأرمني. وقال "النفاق الذي شهدناه لاسيما خلال حرب قره باغ التي استمرت 44 يوماً، أظهر مدى أهمية هذه القضية بالنسبة إلى دولنا". وأوضح أن وسائل الإعلام تلك لم تسلط الضوء إطلاقاً على الجازر التي ارتكبتها الجيش الأرمني وهجماته بالقاذف الباليستية ضد المدنيين، لافتاً إلى أن وسائل الإعلام العالمية التي لطما تحدثت عن استقلالية الإعلام وموضوعيته، تحركت كما لو أنها وكالة الأنباء الرسمية لأرمينيا.

وأكد أن حرب "قره باغ" ليست المثال الأول ولا الأخير للحظر الإعلامي العالمي في تغطية حرب أذربيجان العام الماضي، لتحرير إقليم "قره باغ" من الاحتلال الأرمني. وقال "النفاق الذي شهدناه لاسيما خلال حرب قره باغ التي استمرت 44 يوماً، أظهر مدى أهمية هذه القضية بالنسبة إلى دولنا". وأوضح أن وسائل الإعلام تلك لم تسلط الضوء إطلاقاً على الجازر التي ارتكبتها الجيش الأرمني وهجماته بالقاذف الباليستية ضد المدنيين، لافتاً إلى أن وسائل الإعلام العالمية التي لطما تحدثت عن استقلالية الإعلام وموضوعيته، تحركت كما لو أنها وكالة الأنباء الرسمية لأرمينيا.

وتم تقديم الدروع التذكارية لكل من المدير العام لوكالة الأناضول، سردار قره غوز، والمدير العام لهيئة الإذاعة والتلفزيون التركية إبراهيم إرن تقديراً للجهود الكبيرة في تغطية حرب قره باغ. وأكد قره غوز أنهم سيظلون دائماً إلى جانب الصحافة التي تعكس الحقيقة على الأرض، مشيراً إلى مساهمة وكالة الأناضول وهيئة الإذاعة والتلفزيون التركية بشكل كبير في تغطية الحرب بقره باغ.

وتعاملت أنقرة مع النزاع الأزدي - الأرمني عن إقليم ناغورنو قره باغ كوسيلة للوصول إلى غاياتها المتعددة روت سيرته وحياته الأدبية.

## هل تصبح بيانات اللبنانيين متاحة لمن يدفع أكثر خطة الاتجار بخصوصية المستخدمين تثير جدلاً إلكترونياً واسعاً



### من يشتري بيانات لربح الانتخابات

يذكر أنه سبق أن أثبت قضية بيع بيانات اللبنانيين، حينما عبر لبنانيون عن مخاوفهم من إمكانية تعميم بياناتهم التي حملوها على منصات عامة إثر جائحة كورونا، ليعود مسؤولون ويؤكدوا أن البيانات محفوظة في خوادم (Servers) خارج لبنان. ومع ذلك، لم يشعروا بالكثير من الأمان.

ورغم وجود قانون المعاملات الإلكترونية والبيانات ذات الطابع الشخصي في لبنان، إلا أن الناشطين يتحدثون عن نقص تشريعي.

وبعد الضجة، أوضح المكتب الإعلامي لقرم في بيان ما سماه "الكلام غير الدقيق" الذي تم تناقله في ما يخص بيع بيانات المستخدمين، وأكد أن "ما ورد على لسان الوزير هو بيع معلومات مفتوحة المصدر ومعروفة على نطاق واسع في مجال التسويق مثل المصادر الجماعية (crowd sourcing) والمعلومات الإحصائية (statistical information) والمحيط الجغرافي (Geofencing)".

مشيراً إلى أن هذا الأمر "منتشر على نطاق واسع في مجال تسويق الاتصالات مع الحفاظ على خصوصية المشتركين بحيث لن يتم الكشف عن أي بيانات شخصية تعود لهم، إنما فقط نشر معلومات إحصائية". وفي ختام التوضيح، أكد المكتب الإعلامي أنه "لن يتم بيع أي معلومات إلا بعد الحصول على موافقة اللجنة الأمنية". يذكر أن التوضيح لم يبه الجدل.

تم تفعيل اللاحة العامة لحماية البيانات (GDPR) كأطار جديد لحماية هذا الحق. وتمكن هذه اللاحة الأوروبية من استعادة السيطرة على معلوماتهم الشخصية داخل وخارج نطاق الإنترنت. وانقد حساب وزير الاتصالات:

@neamat1981

#جوني-قرم من صناعات مخضرم إلى وزير اتصالات بلا مشروع وخطة ورؤية، بانتظار حلول "تجيب" ميقاتي لبيع القطاع... بدر يحوله إلى قطاع كهرباء جديد تا يقع وبيع...

وأضاف:

@neamat1981

#نحن عم نتشكي من غياب المشروع غياب الرؤية غياب الخطط غياب المحاسبة فشل مجالس الإدارة ومواجهتنا رح تليس من ملف المازوت البيانات الكلفة والأسعار الصيانة الخصخصة التجديد لجالس الإدارة وحكي كثير...

ويقول لبنانيون إنه في حين تواجه منصات وشركات كبرى، مثل غوغل وفيسبوك وغيرها دعاوى بالملايين من الدولارات، وتنفق الملايين أيضاً في تدعيم إجراءاتها الخاصة لحماية بيانات المستخدمين، يأتي وزير لبناني، أي مسؤول يمثل الدولة (التي يفترض أنها معنية بمصالح رعاياها) ليقترب بيع هذه البيانات:

عن ضريبة على تطبيق واتساب أشعل احتجاجات المواطنين عام 2019 الذين ملأوا الشوارع من شمال البلاد إلى جنوبها، حتى في البقاع شرقاً، وطالبوا بإسقاط النظام السياسي كاملاً. وسخرت مغردة:

@SawsanaMehanna

#في عند ستي طنجرة نحاس وسجادة من أيام سستها.. كمان إذا بدك منببعين كرمال الدخل القومي وزير الاتصالات #جوني-قرم يفتح بيع بيانات المستخدمين لزيادة إيرادات الدولة. #لبنان-ليس-بخير.

وتهكمت أخرى:

@najwa07130720

#يلا يا لبنانية بيانات المستخدمين لبح تعرض بالمراد لمن يبيع أكثر. #جوني-قرم.

وقال ناشط:

@rolandanajem

#كل دول العالم بتحت قوانين لخصي بيانات المواطنين وخصوصياتهم (مثل GDPR - General Data Protection Regulation) في دول الاتحاد الأوروبي جايين وزير اتصالات حتى يبيع بيانات اللبنانيين.

وفي الاتحاد الأوروبي، تعتبر حماية البيانات الشخصية حقاً أساسياً، لذلك

خطة وزير الاتصالات اللبناني جوني قرم لزيادة إيرادات وزارة الاتصالات عبر بيع بيانات المستخدمين إلى الشركات الخاصة تثير الجدل. وواجه قرم انتقادات اعتبر مطلقاً أنه "يريد التعدي على خصوصية المستخدمين وأمنهم، خصوصاً أنه ربط بيع البيانات بالموسم الانتخابي".

بيروت - أثار اقتراح وزير الاتصالات اللبناني جوني قرم زيادة إيرادات وزارة الاتصالات عبر بيع بيانات المستخدمين إلى الشركات الخاصة جدلاً واسعاً على مواقع التواصل الاجتماعي ضمن هاشتاغ حمل اسم الوزير.

وبدا الوزير متهوماً باللجنة التي اقترحت الحكومة تشكيلها، في السادس من أكتوبر، تحت اسم "لجنة دراسة موضوع تزويد الأجهزة الأمنية والعسكرية بحركة الاتصالات الكاملة". وأكمل التسويق لخطة التي تضرب خصوصية وأمن المستخدمين عرض الحائط، حيث ربطها بالموسم الانتخابي المقبل والشركات الإعلامية. وقال في تصريح إعلامي "نملك الكثير من المعلومات.. وأنشأنا لجنة أمنية لمعرفة نوع الداتا التي يمكن عرضها للبيع". وقال "قدمون على موسم انتخابات. يمكن بيع معلومات عن حجم الناس على طريق سريع في توقيت معين. يمكن بيعها لشركات خاصة إعلانية داخل لبنان". وأضاف "نحن مجبرون على البحث عن مداخل إضافية للقطاع".

والبيانات الشخصية قانوناً، هي جميع أنواع المعلومات المتعلقة بشخص طبيعي، والتي يمكن أن تمكن من التعريف به على نحو مباشر أو غير مباشر، بما في ذلك عن طريق المعلومات متعددة المصادر أو التقاطع في ما بينها، وهي البيانات التي تتعلق بهوية الشخص البدنية والفيزيولوجية والنفسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية. وأثار تصريح الوزير عاصفة جدل في لبنان.

ويؤكد خبراء أن داتا اللبنانيين "مكشوفة أساساً لوزارة الاتصالات وشركتي مقدمي الخدمات تاتش وإلفا، وللاجهزة الأمنية بطبيعة الحال". إلا أن إعلان قرم أخيراً عن بيع البيانات لا يمكن أن يكون مقبولاً لعوامل عدة، أهمها العامل المرتبط بحماية البيانات وسريتها كحق أساسي من حقوق المستخدمين الذي تدور بسببه معارك حقوقية كبيرة في مختلف أرجاء العالم. ويخشى في لبنان رفع أسعار الإنترنت والاتصالات، خاصة أن الإعلان

## حملة مغربية توقف بيع منزل ابن خلدون في فاس

حياته في المغرب، خصوصاً بجامع القرويين حيث كان يدرس.

ونقلت صحيفة "هسبريس" المغربية عن أستاذ التاريخ المتقاعد من جامعة "سيدي محمد بن عبد الله"، محمد بن عبد الجليل، قوله "إن منزل ابن خلدون بمدينة فاس، الذي استقر فيه طيلة عمله بالباطل المريني، يقع في الطالعة الكبرى أسفل درب الحرة".

ويتكون المنزل بحسب المؤرخ المغربي، من 3 طوابق صغيرة، منها إلى أن طريقة بنائه تشبه إلى حد كبير الشكل المعماري المتواجد في تونس، حيث ولد وترعرع العالم ابن خلدون. ونوه بن عبد الجليل، بأن المنزل كان ملكاً لأحد الخياطين بمدينة فاس وهو يملك دليلاً عدلياً يثبت أن هذا المنزل كان يعود لعبد الرحمن بن محمد بن خلدون. ونوه الباحث المغربي إلى وجود محاولات سابقة من السلطات الثقافية في تونس لامتلاك المنزل وتحويله إلى مكتبة خاصة بمؤلفات ابن خلدون. وحولت وزارة الثقافة في تونس البنائية التي ولد فيها ابن خلدون بنهج تربية الباي القريب من جامع الزيتونة إلى متحف حضاري وتاريخي يضم أعمال ابن خلدون ومؤلفاته والكتب التي روت سيرته وحياته الأدبية.

وباشرت المديرية الجهوية لقطاع الثقافة بجهة فاس مكناس "تحقيقاً معمقاً وخبرة تقنية بتنسيق مع المصالح المختصة". وأوضحت المديرية أنه "من الصعب الجزم بصحة ما يتداول حول هذا البيت، في ظل غياب الوثائق المكتوبة أو الشواهد المادية التي تؤكد أن هذا المسكن كان فعلاً مسكناً للعالم ابن خلدون، بما في ذلك كتابات ابن خلدون".

وأصدر وزير الثقافة المغربي "تعليماته بضرورة التدخل العاجل لإنقاذ هذا الرياض بتدعيم جدرانه أولاً، ثم إدراجه ضمن برنامج ترميم الدور الأيلى للسقوط بالمدينة القديمة بفاس".

وبحسب مصادر تاريخية، فقد قضى مؤسس علم الاجتماع التونسي خلدون والذي أثار الجدل على مواقع التواصل الاجتماعي.

هذا المنزل المفروض وزارة الثقافة تهتم به وترمه كونه منزل أحد العلماء الذين تقدر بهم الحضارة الإسلامية وليس منزل شخصية عادية حتى يتم بيعه بهذا الشكل.

وكتب آخر:

@HasanSari7

#في المزاود العربية المفتوحة اليوم على كل شيء، يمكن جدا بيع بيت ابن خلدون وحديقته، وحتى "مقدمته". طرحت منزل #ابن-خلدون للبيع بغير ضجة في بعض الأوساط بالمغرب.

وقال مغرد:

@BelMostafina

#محاولة بيع هذا المنزل للخواص يعتبر أكبر إساءة للمدينة وذاكرتها.

فاس (المغرب) - تسبب طرح منزل مؤسس علم الاجتماع عبد الرحمن بن خلدون في مدينة فاس المغربية للبيع من قبل العائلة المالكة للمنزل بجدول كبير على مواقع التواصل الاجتماعي حول حماية التراث، ما أجبر وزير الشباب والثقافة والتواصل المغربي، مهدي بنسعيد، على فتح تحقيق في الأمر.

وحسب صحيفة "هسبريس" المغربية، فإن المنزل عرضته للبيع عائلة "المهياوي" التي تملكه منذ سنوات طويلة، وهو الأمر الذي دفع السلطات المغربية إلى التدخل على الخط. وغرد صحافي:

@MustaphaElasri9

#على الدولة المغربية أن تقتني منزل مؤسس علم الاجتماع العلامة ابن خلدون بفاس.. دول كثيرة تتمنى أن يكون لها مثل هذا الأثر لتباهي به أمام باقي الأمم وتجعل منه متحفا.. وتجعل له موقعا إلكترونيا..

وقال مغرد:

@BelMostafina

#محاولة بيع هذا المنزل للخواص يعتبر أكبر إساءة للمدينة وذاكرتها.